اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

كلمـــــة

الدكتور وسام حسن فتـــّوح

الأمين العام
إتحاد المصارف العربية

فـــــي

حفل إفتتاح

"المنتدى السنوي لمدراء الالتزام في المصارف العربية"

6-8 يونيو 2024
شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية

معالي الأستاذ حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي المصري (راعي المؤتمر) ممثلاً بسعادة الدكتور أشرف بهي الدين – وكيل المحافظ

سعادة رئيس إتحاد المصارف العربية / الاستاذ محمد الاتربي

معالي اللواء خالد فودة، محافظ جنوب سيناء

سعادة القاضي الدكتور حاتم علي، مدير مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي

سعادة الأخ الاستاذ سليمان بن رشيد الجبرين، الرئيس التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF

أصحاب المعالي، والسعادة، والسيادة، وضيوفنا الأعزاء من الدول العربية، كلٌّ بإسمه وصفته ومقامه،

أيّها الحضور الكريم؛ أسعد الله صباحكم بكل خير،،،

يسعدني أنّ أرحّب بكم جميعاً في هذا المنتدى، للتباحث بكلّ ما هو جديد في القضايا المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية، وكيفية تعزيز وظيفة الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية العربية.

كما أودّ أنّ أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى المنظمات والمؤسسات المشاركة والداعمة لأعمال هذا المؤتمر وعلى رأسهم البنك المركزي المصري، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، وإتحاد بنوك مصر، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي. وأودّ أنّ أعرب عن فائق سعادتي لوجودي بينكم اليوم في مدينة شرم الشيخ الجميلة، أرض السلام، مدينة جميع العرب، والتي عوَّدتنا باستمرار على احتضان نشاطات إتحاد المصارف العربية، ولا يبخل القيمون على هذه المدينة الساحرة بتقديم كلّ الدعم لعقد مؤتمر إتحاد المصارف العربية – وأغتنم هذه المناسبة، لأتقدّم بالتهنئة لمعالي اللواء خالد فوده- محافظ جنوب سيناء لنيله "وسام السياحة العربية" من الدرجة الأولى من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للسياحة.

أيّها الحضور الكريم،،،

اسمحوا لي أنّ لا اتناول في كلمتي هذه، مسألة قضايا الالتزام، والأمور المتعلقة بجرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب. فقد تحدّث السيد رئيس الإتحاد عن أهمية الوقاية من هذه الآفة الخطيرة من جميع جوانبه وأسهب في هذا الموضوع كلّ من الأخ الأستاذ سليمان الجبرين، والأخ الدكتور حاتم علي، وهناك خبراء مختصون سوف يتحدثون عن هذه القضايا بإسهاب خلال الايام الثلاثة التي يشملها منتدانا هذا.

فأودّ وبكلّ سرور وإعتزاز، بينما نقف اليوم على أرض مصر الحبيبة، أنّ أتحدّث عن قصّة نجاح تلك الاستراتيجية الاقتصادية المذهلة التي طبقتها مصر خلال العقد الماضي، والتي تميّزت بالمرونة والابتكار والبصيرة. حيث أظهرت مصر، مرّةً أخرَى، قدرتُها على التكيف والنمو والقيادة في بحرٍ متلاطمٍ من التحديات الاقليمية والدولية.

وفيما العالم يشهد نزاعات جيوسياسية وتجارية غير مسبوقة، وبعضٌ من دولنا العربية تعاني من ضغوطات سياسية، وأمنية، واقتصادية هائلة، كانت مصر تُثبت أنّها وحتى في ظلّ أصعب الظروف الدولية والاقليمية قادرة على مواجهة تداعيات ما يحدث حول العالم وفي الاقليم، بل وأثبتت إنّها قادرة على تحويل التحديات الى فرص، وذلك في ظلّ حكمة وبصيرة قيادتها.

وقد أثبتت مصر قدرتها ببراعة على أنّها أهلٌ للثقة، وبأنّها مُدركة ومُتبصّرة ولديها بُعد نَظَر. ونتيجةٍ لذلك، تلقّت مصر خلال الاشهر القليلة الماضية نحو 50 مليار دولار من التدفقات المالية، بشكل استثمارات مباشرة أو حُزم تمويلية. ومن المؤكد أنه سيكون لهذه التدفقات المالية تأثيرات ايجابية على مختلف النواحي الاقتصادية والمالية والمصرفية.

والحقيقة أنّ هذه الاستراتيجية الاقتصادية المصرية ليست وليدة الأمس، فقد كانت السنوات العشر الماضية بمثابة تحوّلاً جذرياً بالنسبة لمصر، وتحديداً فيما خصّ الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي أرست الأساس للنمو والتنمية المستدامَين. وتضمنت هذه الإصلاحات تحرير سعر صرف الجنيه المصري تدريجياً، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، وإعتماد ضريبة القيمة المضافة، عدا عن مروحة واسعة من التعديلات التشريعية والتنظيمية. وقد أدّت هذه الخطوات الصعبة، ولكن الضرورية، إلى استعادة الاستقرار المالي وتعزيز ثقة المستثمرين. ونتيجة لذلك، فقد حقّق الاقتصاد المصري انتعاشاً كبيراً خلال الفترة 2014-2023، حيث بلغ **المتوسط السنوي** لمعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 4.4%، وهو من أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم.

وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي، فقد تضاعف حجم الناتج المحلي الاجمالي لمصر أكثر من خمس مرات، ليقفز من نحو 2 تريليون جنيه بنهاية عام 2013، الى أكثر من 10 تريليون جنيه بنهاية العام 2023، (**طبعاً نتكلّم عن القيمة الإسمية – أمّا القيمة الفعلية بحسب تغيرات سعر صرف الدولار 2,3 ضعفاً**). وعلى الرغم من النمو السكاني المرتفع في مصر الذي ازداد بنحو 25% خلال العقد الأخير، فقد قفزت حصّة الفرد من الدخل القومي بأكثر من 400% مقيّمة بالجنيه، وبأكثر من 100% مقيّمة بالدولار الأميركي – وتجدر الإشارة أيضاً أنّ حجم الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي إرتفعت من 16.5 مليار دولار بنهاية عام 2013، إلى 41 مليار دولار بنهاية 2023.

كما لا بدّ من الاشارة هنا الى أنّ النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار قد أدّت إلى خلق مئات آلاف فرص العمل الجديدة للمصريين، ما أدى الى تراجع نسبة البطالة الاجمالية من 13% الى 7.2% بين عاميّ 2013 و2023. وتحديداً، انخفضت نسبة بطالة الاناث من 24.1% الى 13.4% خلال الفترة المذكورة، ودائماً بحسب بيانات صندوق النقد الدولي.

أيّها الحضور الكريم،،،

لا شك أن التزام مصر بتطوير البنية التحتية، كان بمثابة حجر الزاوية في استراتيجيتها الاقتصادية. وقد كان مشروع توسّع قناة السويس، الذي اكتمل في عام 2015، إنجازاً هائلا أدى إلى مضاعفة قدرة القناة، مما أدّى أيضاً إلى زيادة كبيرة في إيرادات أحَد أكثر الطرق البحرية حيوية في العالم.

ولا بدّ هنا الإضاءة على قصّة نجاح أخرى، وهي صناعة السياحة في مصر. فمن خلال الاستثمار في التدابير الأمنية، والحملات التسويقية، والبنية التحتية - من طرقات ومباني وجسور وتكنولوجيا وإبتكار - استعادت مصر مكانتها كوجهة سياحية أولى. وتشير الاحصاءات الاخيرة أنّ عدد السياح إلى مصر بلغ خلال العام 2023 قرابة 15 مليون سائح، مقارنة بنحو تسعة ملايين عام 2013.

أيّها الحضور الكريم،،، كان العقد الماضي فترة من التنمية الاقتصادية المميزة في مصر. ومن خلال الإصلاحات الاستراتيجية، ومشاريع البنية التحتية الطموحة، والتركيز على الابتكار والتنمية الاجتماعية، أرست مصر أساساً قوياً للنمو المستقبلي. وتقف اليوم مصر على أهبة الاستعداد لمواصلة مسارها التصاعدي، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي ومواردها الغنية وشعبها الديناميكي. إنّ الرحلة لم تنته بعد، ولكن التقدّم الذي تمّ إحرازه حتى الآن هو شهادة على ما يمكن تحقيقه من خلال الرؤية والتصميم والجهد الجماعي.

فمن أعماق قلبي أقول: مبروك لمصر الحبيبة على هذه الانجازات التي تحقّقت.

أيّها الحضور الكريم،،، قبل أنّ أنهي كلمتي، لا بدّ هنا الإشارة إلى أعمدة القطاع المصرفي، إنّ من أهمّ أعمدة الاقتصاد المصري، والذي كان له مساهمة كبيرة - هو بنك مصر. هذا البنك العريق، الذي خدم الاقتصاد المصري، والمواطن المصري لأكثر من مئة عام. وتأكيداً لنجاحه، نال هذا البنك الكثير من جوائز التقدير، من أرقى وأكبر الوكالات العالمية، وبشكل خاص خلال السنوات العشر الاخيرة.

وللدلالة على التقدّم الكبير الذي حقّقه بنك مصر، أشير أنّ حجم موجوداته في يناير 2015 بلغت 38.3 مليار دولار وارتفعت الى 80.9 مليار دولار في نهاية السنة الماضية 2023، محققاً زيادة بلغت 111%. وبلغت ودائعه نحو 60 مليار دولار، بزيادة 79% خلال الفترة المذكورة. فيما شهد توسعاً كبيراً في الاقراض، فوصل مجمل قروضه التي ضخها في الاقتصاد المصري الى 28.4 مليار دولار، بزيادة 279% خلال الفترة عينها. كما دعم قاعدته الرأسمالية لتبلغ نحو 5.8 مليار دولار، بزيادة أكثر من 106% خلال عشر سنوات.

ويلتزم بنك مصر بأفضل ممارسات الاستدامة Sustainability، والذي أدّى إلى تعزيز الموقع الريادي المميز له في الأسواق التي يعمل فيها. كما ويعطى بنك مصر الأولوية بشكل واضح لأهداف التنمية المستدامة (SDGs). علاوة على ذلك يُعد بنك مصـر من أوائل البنوك التي تتبنى استراتيجية الشـمول المالـي في مصر، وهو يحرص دائما على دعم جهود تحقيق الشمول المالي الذي يـهدف الى تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم المختلفة، وبالأخص فئة الشباب.

ولا يخفى على أحد، بأنّه تولى السيد الرئيس الأستاذ محمد محمود الاتربي قيادة بنك مصر في يناير 2015 محقّقاً هذا النجاح والتطوّر – فكلّ الإحترام والتقدير لسيادته ولفريق عمله في بنك مصر.

أيّها الحضور الكريم،،،

لا يفوتني أيضاً التنويه بالانجازات التي حققها بنك مصري آخر عزيز على قلوبنا، ألا وهو البنك الاهلي المصري. الذي يحمل شعاراً أطلقه على نفسه، وهو: "بنك أهل مصر"... فهو دون شك، بنك المصريين جميعاً، وهو استحق هذا الشعار بجدارة.

والبنك الاهلي، وهو أول بنك مصري جرى تأسيسه، يخدم الاقتصاد المصري منذ أكثر من 125 عاماً، بكل اخلاص وتفانٍ، لأهل مصر جميعاً، وعلى امتداد جمهورية مصر العربية. وهو يحتل المرتبة السادسة عربياً من حيث حجم الموجودات التي تزيد على 163 مليار دولار، وبقاعدة ودائع تزيد على 116 مليار دولار، وبقاعدة رأسمالية تقارب 9 مليار دولار.

أيّها الحضور الكريم،،،

في ختام كلمتي هذه، أدعو الله أن يحمي جمهورية مصر العربية، وأرجو لها دوام الرفعة والازدهار.

وأتمنى أن يقدّم منتدانا هذا قيمة علمية وتقنية رفيعة المستوى، وأنّ يحقّق أهدافه في تعزيز وتطوير العمل المصرفي العربي.

وشكراً لإصغائكم،،،